

المصدر : الأهرام  
التاريخ : ٧ فبراير ٢٠٠٥

وزير التجارة الخارجية والصناعة في مؤتمر صحفي:

## بروتوكول الكويز، يضيف مميزات تفضيلية جديدة لصادراتنا للسوق الأمريكية زيادة ميزانية صندوق تنمية الصادرات إلى ١١٥٠ مليون جنيه

والسوق الأفريقية والسوق العربية والآسيوية مشيراً إلى أن هذه المجالس تضم خبرات من رجال الأعمال الذين يتعاملون مع هذه المناطق للاستفادة من خبراتهم وسيكون هناك تنسيق بين هذه المجالس مع المجالس السلعية منعا للارتدادية ولزيت من تطوير الأداء والاستفادة بالخبرات الشابة، وقال إن هناك برامج خاصة بالتصدير تركز على صغار المصدرين وذلك بالتنسيق والتعاون مع الصندوق الاجتماعي وبرنامج تحديث الصناعة.

وحول فرص زيادة الصادرات المصرية في الفترة المقبلة أكد الوزير أن آخر الاحصاءات تشير إلى تحقيق زيادة ملحوظة في الصادرات المصرية السلعية بنسبة نحو ٢٠٪ ودون المتوقع ان يستمر زيادة الصادرات المصرية في الفترة المقبلة رغم وجود ضغوط علي بعض السلع التصديرية خاصة الزراعية بسبب ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري.

ومن جانبه أكد السيد أبو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية إلى أن بروتوكول الكويز يكفل الاعفاء الجمركي الكامل عند النفاذ للأسواق الأمريكية لجميع أنواع وأصناف المنتجات المصنعة المصرية ومنها علي سبيل المثال وليس الحصر المنسوجات والملابس والأثاث والتجارة الخشبية والسيراميك بالسجاد والتجارة الزجاجية والأدوات المنزلية.

مشيراً إلى تسهيل إجراءات التسجيل للمصانع المرجوة بالمناطق المخصصة لذلك وأهمها استيعاب نموذج مبسط يتضمن بيانات الشركة ومستندات مرادولة النشاط بالإضافة إلى تخصيص موقع الكتروني [www.izc.gov.eg](http://www.izc.gov.eg) لوحدة الكويز بالوزارة وبريده الإلكتروني أيضا هو [info@izc.gov.eg](mailto:info@izc.gov.eg).

ومن جانبه أوضح السيد البروصي مستشار وزير التجارة الخارجية بأنه يجب علي المصدرين في إطار ترتيبات الكويز الالتزام بالشروط والصوابط المحددة حتي لا يتعرضوا لوقف صادراتهم لمدة ثلاثة أشهر وإذا تكررت المخالفة سيتم مصادفة المدة إلى ستة أشهر.

سيتم ربطه بمركز تحديث الصناعة وذلك لإنشاء منظومة متكاملة لتعظيم استفادة الشركات المصرية من الاتفاقات التجارية التي تعقدتها مصر مع الاتحاد الأوروبي والدول الغربية والكميسا لتحقيق الاستغلال الأمثل من هذه الاتفاقات في زيادة الصادرات المصرية.

وأوضح ان مركز تحديث الصناعة سيسهم في تأهيل الشركات المصرية للحصول علي شهادات الجودة العالمية التي تمكنها من النفاذ إلى

الاسواق مشيراً إلى أنه في المرحلة المقبلة سيكون الحصول علي شهادات الجودة العالمية شرطا أساسيا للاستفادة من برامج مساندة المصدرين.

وأشار إلى اهتمام الوزارة بصورة أساسية بأهمية استقامة المصدرين من برامج المساندة مؤكدا أنه خلال زيارته أخيرا للمملكة السعودية تم الاتفاق علي بحث مساهمة الجانب السعودي في صندوق تنمية الصادرات لإيجاد وتطوير التجارة البينية بين البلدين، وأوضح انه يجري حاليا دراسة القطاعات التصديرية الجديدة التي سوف تستفيد من برامج المساعدة والتي تقنعت بطلبات ودراسات حول هذا الهدف مؤكدا ان الاختيار بين هذه القطاعات سيتم طبقا للعائد الذي سيتم تحقيقه ولحجم فرص التشغيل المتاحة من القطاع بعد حصوله علي برامج المساندة.

وأعلن الوزير ان الاسبوع المقبل سيشهد إعلان تشكيل المجالس الجغرافية التي تهدف إلى اشراك القطاع الخاص في إدارة العمل والمركيز علي التصدير في عدة مناطق بعينها سيتم البدء بنحو ٥ مجالس أولها للسوق الأمريكية ثم السوق الأوروبية



رئيس محمد رشيد

متابعة:

إبتسام سعد

تبدأ اليوم الاثنين وحدة المصانع الصناعية المؤهلة الكويز، والتي انشئت بوزارة التجارة الخارجية والصناعة في تسجيل المصانع الراغبة للعمل في إطار الكويز لتصدير منتجاتها للسوق الأمريكية بشروط وضوابط محددة وبمبسطة لتحقيق هدف زيادة الصادرات للسوق الأمريكية، جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة وحضره السيد أبو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية والسيد البوصي مستشار وزير التجارة الخارجية.

وأضاف الوزير أنه سيتم وضع برامج مساعدة للمصانع المصدرة للسوق الأمريكية والتي لا تتمتع بمزايا الكويز لعدم تواجدها في المناطق الجغرافية المخصصة للكويز، من خلال تخصيص جزء من ميزانية صندوق تنمية الصادرات

والذي وافق مجلس الوزراء أخيرا علي زيادة ميزانيته من ٦٥٠ مليون جنيه إلى ١١٥٠ مليون جنيه وسوف يتم تنفيذ ذلك من خلال تخصيص نسبة معينة تتماشى مع طبيعة كل صناعة وسوف يعقد اجتماعا مع عدد من معثي صناعة المنسوجات لوضع التصور المطروح فيما يتعلق بمساعدة هذه المصانع.

وأكد الوزير أن ترتيبات الكويز تهدف اعطاء مزايا إضافية للمصدرين ونحن نشجع أية خيارات أخرى تحقق نفس الهدف مشيراً إلى أن هناك تحركات مكثفة مع الجانب الأمريكي من أجل الاسراع ببدء مفاوضات منظمة التجارة الحرة بين البلدين موضحا أنه سيقوم بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف مارس المقبل لبدء المفاوضات، كما ستبدأ نهاية فبراير الحالي اجتماعات مع الجانب الأمريكي حول تطوير اتفاقية النيفاء المتعلقة بالتجارة والاستثمار في البلدين التي ترتبط فيها مصر مع الجانب الأمريكي منذ فترة طويلة.

وأكد الوزير أنه يتم حاليا إنشاء بنك معلومات للشركات المصرية التي تعارض نشاط التصدير